

لان الاكسيدا اذ تجرد عن العوامد لا اجل اسناد القائل
 الا لا قد استحقا حرجها بالاسناد عن حكم النعيق
 واكتسبها المعنى الموجب للاعراب اصلا لا اعرابا كشيء
 الاول بالعامل لكونه مسندا اليه والتاكيد لكونه جزء
 تانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين ساير وجوه
 الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما تقدم المعنى
 المقترض عامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي
 نحن بصدده بهذه المثابة فوجبا ان يكون عاملا والكو
 فيكون على انهما اعني المبتداء والخبر يتراهما ان وجبة الفر
 قيتين مذكورة في الاصل **قوله** وهذا المعنى عام فيهما
 يشير الى مذهب السدوسي كون هذا المعنى لاقتضاء
 الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من
 ان هذا المعنى عام في المبتداء والمبتداء هو العامل
 في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى
 والمبتداء جميعا عاملان في الخبر **قوله** وحق الاول ان

ان يكون معرفة والاصلا ان يكون المبتداء معرفة والخبر
 نكرة لان وضع الكلام على خبر عما هو معلوم عنده وعند
 مخاطبك مما هو غير معلوم عند مخاطبك كتحصيل الفائدة
 بهذا هو القياس ثم انهم يبتدون بالنكرة المختصة
 نحو قوله نعا ولعبد مؤمن خير من مشركه وانما حسن
 ذلك لان الصفة تجعلها قريبا من المعرفة بشهادة تاويل
 الآية ويؤيد هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس و
 على هذا كل موضع يتبادر فيه بالنكرة انما يصح لضرب
 من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما
 نحو ما احدث خبرك لان المعنى العمومي الحق بالمعزة و
 ارسل في الدرام امرأة لانه متاوله باثمتا وعلى هذا
 في الاربعة وقد حجت في موضع لا مشبه الا للقباس
 فيه اعني القياس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقدم **قوله**
 وقد جيبان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون
 الخاطبة صور الشئين ولم يعرف النسبة بينهما فان

نكون